

المفهوم الطبقيّ في تحليل المجتمع العربي

قراءة في كتاب حنا بطاطو*

يزيد صايغ

ضوء ما ورد في الكتاب من جهة، وتطبيق المفهوم في الوضع العربي من الجهة الأخرى.

يقع الكتاب في 1283 صفحة تشمل النص والملاحق والفهارس. ويمثل جهد سنين عديدة انطلق حول أطروحة كان يحضرها المؤلف تناولت الحركة الشيوعية في العراق، وما لبثت أن توسعت لتشمل بحثاً في الطبقات الاجتماعية المالكة القديمة وصراع القوى السياسية في تاريخ العراق الحديث. وينقسم الكتاب إلى ثلاثة أبواب، الأول بعنوان «الطبقات الاجتماعية القديمة» ويتركز حول دراسة الفئات المالكة خلال النصف الأول من القرن العشرين. يبدأ الباب بمقدمة يناقش فيها المؤلف أدوات التحليلية النظرية، فيؤكد رداً على التحليل السوسيولوجي الكلاسيكي، أن «رفض التحليل الطبقي قسراً، نتيجة دلائل عقائدية لاحقة فقط، هو مرفوض من زاوية علمية» (ص 5). أما هو، فيلتزم «بالنظرة السوسيولوجية

يشير موضوع استخدام المفهوم الطبقي لتحليل المجتمع البشري الجدال الواسع بين المثقفين العرب كما بين المثقفين في كل أنحاء العالم. ويدور النقاش حول محورين أساسيين هما صياغة مفهوم محدد للطبقة من جهة، وكيفية أو حتى جدوى تطبيقه في مجتمعات العالم الثالث من الجهة الأخرى. ومع أن العديد من الكتاب العرب قد تناول الموضوع، إلا أن أحداً منهم لم يطبق ذلك المفهوم في تحليل قطر من الأقطار العربية بالشكل التفصيلي والتاريخي الذي قام به الدكتور حنا بطاطو في مؤلفه باللغة الانكليزية بعنوان «الطبقات الاجتماعية القديمة والحركات الثورية في العراق»^(*). ويمثل هذا الكتاب الجهد الأول من نوعه في منطقتنا العربية لتطبيق منهج علمي طبقي في تحليل المجتمع العربي، ولذلك فهو يثير النقاش الجدي والمثمر حول المفهوم الطبقي على المستوى النظري.

وفي هذا البحث نعرض لكتاب حنا بطاطو أولاً، ثم نتنقل بعد ذلك إلى مناقشة المفهوم الطبقي على

Hanna Batatu The Old Social Classes and the Revolutionary Movement of Ivag, Princeton University Press, 1978. •

• • باحث وكاتب من فلسطين - بيروت.

مثل الشيوخ والأغاوات الملاكين القبليين، أو «السادة» الملاكين القبليين أو المدنين، والعلماء الملاكين، ورؤساء الحركات الصوفية الملاكين، والموظفين الأرستقراطيين الملاكين، أو التجار والصرافين والصناعيين والضباط الشريفيين، كما يتميزوا بنسب متفاوتة بسماة أنماط اجتماعية مختلفة أو حقبات تاريخية متباينة.

نترك عند هذه النقطة النقاش النظري لمفهوم الطبقة والذي يتقدم به المؤلف (لنعود إليه لاحقاً)، لننتقل إلى الجزء الأول من الباب الأول. فيقدم د. بطاطو في ثلاثة فصول أشكال تنوع العراقيين وتوجههم في العهد الملكي إلى هيكل سياسي ثابت. ترسم شبكة معقدة للتقسيمات والعلاقات، موزعة جغرافياً، فتقسم البلاد إلى مناطق عربية أو كردية، وتنقسم أيضاً إلى مناطق قبلية أو ريفية مقابل المدن (ويقطع هذا الخط خط التقسيم الأول)، كما يتجزأ كل قسم إلى عناصره الطائفية أو طبقاته الاجتماعية. وأمام هذه الصورة، التي يضاف إليها تاريخ وشخصية كل جزء من أجزاء المجتمع، يروي المؤلف تاريخ نشوء العهد الملكي وكيف لعب دوراً موحداً أمام الأثر التقسيمي للنمط القبلي. وقد نشأ هذا العهد عقب ثورة 1920 حيث لعب الأسياد وفئات أخرى آخذة في الانهيار نتيجة غزو بريطانيا والسوق العالمية للعراق، دوراً تحريضياً عنيفاً جمع السنة والشيعية معاً. ولكن أدى تنامي الجيش والشعور القومي العربي إلى تحالف الملك مع الهاشميين في 1941، ليصبح دوره الاجتماعي معكوساً، أي أنه تحالف مع رؤساء القبائل أصحاب الأراضي الواسعة، فثبتت سلطتهم، وساعدهم على تحويل الأراضي القبلية ذات الملكية الجماعية إلى ملكية الشيوخ والأغاوات الخاصة. وكان من نتائج ذلك أن انتفاضات الشعبية اللاحقة كانت تقوم ضد الرؤساء

الكلاسيكية ان «الطبقة» هي في الجوهر تشكيل ذات قاعدة اقتصادية مع أنها تدل بالنهاية على الموقع الاجتماعي للأفراد أو العائلات المكونة لها في نواحيها المتنوعة» (ص 6). وبما أننا سنعود بعد مراجعة الكتاب إلى دراسة استنتاجاته ومقارنتها بفرضياته الأساسية، لذا يجب عرض تقييمه العام للمخارطة الاجتماعية العراقية، كي نحفظ الربط بين الملاحظات والمعلومات المقدمة في النص، وبين الاتجاه الأساسي للدراسة. علينا التمسك إذن كما يطالب المؤلف نفسه «بالمول الموضوعية وحدود التركيبة الاجتماعية أو البنى التي تكون الطبقات أجزاء جوهرية منها؛ ومن ناحية أخرى ضبط ثروة من التفاصيل، وخاصة ما يتعلق بأفراد وعائلات فاعلة اقتصادياً وسياسياً، وبالعلاقات المتداخلة...» (ص 5).

ينظر المؤلف إلى خصائص الفترة قيد الدراسة، فيلاحظ عدم الاستقرار النسبي للطبقات المدروسة (الملاكين الكبار، ورجال المال والتجارة، في العهد الملكي 1921-1958)، وتأثير عوامل خارجية عديدة ذات انعكاسات داخلية، هي النكسة الاقتصادية العالمية عام 1932 والعام 1938، والنواقص التموينية وارتفاع الأسعار إبان الحرب العالمية الثانية وما تلاها، وهجرة اليهود في أواخر الأربعينات وفي الخمسينات، زيادة عائدات النفط بعد 1952. وتزايد سكان بغداد بنسب أربعة أضعاف بين 1922 و 1957. ثم يسرد الخطوط الأساسية للانقسام في المجتمع العراقي وهي: أثنية، إلى عربي وكرد و تركماني وآرامي وأرميني؛ وطائفية، إلى مسلم سني ومسلم شيعي ومسيحي ويهودي؛ وحسب حجم ملكية الأرض أو مستوى الدخل أو حجم رأس المال؛ ودرجة التأثير السياسي أو الشهرة الاجتماعية؛ وتلاقي أو تعارض المصالح مع المصالح البريطانية. كما يوجد خط آخر للانقسام هو انقسام فئات مختلفة داخل الطبقة الواحدة

القبليين ودون قيادتهم كما في السابق.

يعرّفنا المؤلف في الجزء الثاني على الطبقات والفئات الرئيسية. ففي الفصل الخامس نتعرف الى طبيعة امتلاك الأرض الزراعية. كانت أكثرية الأرض ملكاً لنسبة بسيطة من العائلات (امتلكت 1% من العائلات 55,1% من الأراضي، بينما امتلكت 72,9% من العائلات نسبة 6,2% فقط من الأراضي الصالحة للزراعة). انبثقت الأملاك الصغيرة في الأرض من قوانين الوراثة الاسلامية، بينما وُحِدت مساحات شاسعة من الأراضي المستصلحة أو مناطق النفوذ القبلي، أما الفصل السادس فيلقي الضوء على سكان المناطق الريفية التي يسيطر عليها النمط القبلي بشكل ساحق. فالقبائل صاحبة تاريخ قتالي، حوّلتها الإدارة العثمانية إلى غط الالتزام (أي التزام شخص ما لتحصيل الضرائب العائدة إلى الإدارة العثمانية من منطقة معينة مقابل حقه بالاحتفاظ بجزء منها لنفسه)، وثبتت قوانين الملكية العثمانية الشيوخ والأغاوات كملاكين للأرض. حوّلت هذه السمة عدداً من أفراد القبائل وخصوصاً الضعيفة منها إلى فلاحين إلى جانب الفلاحين الاصليين (غير التابعين لأي قبيلة). مما غيّر قوانين الملكية لصالح رؤساء القبائل، وحول القبائل من تربية المواشي، الى الزراعة (استجابة لدخول اقتصاد السوق)، وزاد من بروز للشيوخ والأغاوات وفق الفلاحين، حتى اقترب الوضع من النمط الاقطاعي الكلاسيكي. يتنقل المؤلف في فصله السابع إلى السادة، وهم مُدَّعو الانتساب إلى النبي محمد (صلعم). وهؤلاء ذوو تاريخ حديث نسبياً في العراق، وقد تميزوا بمعارضتهم قبل العهد الملكي، ولكن ازداد نفوذهم بعد ذلك واستعملهم الانتداب البريطاني كأداة سياسية مناسبة. مع الذكر طبعاً ان السادة (الأسياء) لم يكونوا فئة منفصلة، بل توزع أفرادهم على كافة المجموعات

الاجتماعية. مثّل على ذلك هو علاقتهم المتزايدة مع «الموظفين - الأرستقراطيين» والذين يتكلم عنهم د. بطاطو في فصله الثامن، وهم بقايا الموظفين من العهد العثماني الذين ارتقوا اجتماعياً في العهد الملكي وشكلوا سندا إدارياً (لا سياسياً) قوياً له. يتنقل السرد في الفصل التاسع إلى التجار. وتوجد مجموعتان أساسيتان من التجار، تتألف الأولى من التجار الشليين والثانية من اليهود. كان الشلييون مشتتين، ولم يكن الكثير منهم من أصل عربي، ويعود ذلك إلى الطابع المتنقل للتجارة في القرن التاسع عشر. إلا أنهم تمتعوا بموقع اجتماعي رفيع وكثيراً ما تزوجوا من فئة الأسياء وخصوصاً في بغداد. أما اليهود فكانوا المستفيدين من الوجود البريطاني، وأضاف تضاعف نفوذهم إلى تراجع وضع الشليين. وكمنت قوة اليهود في تسلمهم تجارة البضائع البريطانية وسيطرتهم على التجارة المحلية. وكان ارتباط الشليين بالبلاد أقوى عبر أصولهم القبلية وتجارتهن في المناطق الريفية، وعبر علاقاتهم الوثيقة بالصناعة المحلية والمناطق الزراعية. لكنهم لم يستعيدوا مواقعهم إلا بعد 1953 عقب هجرة اليهود إثر نكبة فلسطين، وتنامي دور التجارة. ويختتم د. بطاطو الباب الأول بفصل عاشر عن العرش والضباط الشريفيين. والضباط الشريفيون هم الضباط الذين خدموا في الجيش العثماني ثم شاركوا فيصلاً في الثورة العربية، وقد اشتهروا بمواقفهم المعادية للمؤسسات الحاكمة والأغنياء، وبثأيرهم للاستقلال والوحدة، رغم تأثرهم بالنموذج الأوروبي. وكان أكثرهم من أصل اجتماعي متدنٍ. أما الملك فيصل، فقد حاول استيعاب هؤلاء الضباط وكسب دعم العلماء الشيعة عند اعتلائه العرش، من أجل شق طريق مستقلة، ولكنه ما لبث أن رضخ لمطلب الانتداب البريطاني، فتحول خط العرش لاحقاً، وخاصة بعد زيارة فيصل إلى بريطانيا في العام

1927، إلى اللعب على الموازين ومراضاة رموز المصالح الاقتصادية القديمة أو الناشئة. برز نوري السعيد ضمن هذا الظرف، فيما خَلَفَ الملك غازي. فيصلاً الأول، فصعد نجم السعيد وتطور خلافه مع الملك فيما ثبت خطان داخل إدارة البلاد يعمل الأول للتلاقي والتنسيق مع رغبة بريطانيا ومصلحتها الاقتصادية والاستراتيجية. أمّا الثاني فيتمثل بدعم وتنمية قوى اجتماعية كالملاكين باتجاه شلّ قدرة المعارضة والدفع نحو التكيف والارتباط بالوجود البريطاني.

يقدم المؤلف ثمرة جهده وبحثه في الباب الثاني، الذي يشكل الدافع الأصلي لموضوع البحث واتجاهه، فيعرض تفصيلاً قيام الفكر الشيوعي في العراق ونمو الحزب الشيوعي العراقي، مستعيناً بمصادر لم تتوفر لباحث آخر بالشمولية ذاتها. فاستطاع الاطلاع على ملفات الشرطة السرية (حتى عام 1963) دون أن يفقد ثقة الشيوعيين أو غيرهم ممن قابلهم أو وفروا له الوثائق والمعلومات. وتنتج في المحصلة صورة نادرة لنمو حزب شارك بحجوبة في تاريخ العراق الحديث، تعج بها الأسماء والأصول والجداول لتبين السمات الأساسية لذلك النمو، والقصة الانسانية التي رافقته. ولا شك أن د. بطاطو يقدّم تلك اللوحة بشيء من المحبة والتقدير لراسمها. ويحتوي الباب على خمسة أجزاء يتناول أولها الخفقات الأولى للشيوعية في العراق، فيركز على روادها ومنهم حسين رحال وأرسين كدوري ومحمود أحمد السيد. ويبيّن المؤلف أن غط العمل الشيوعي حتى إنشاء الحزب الشيوعي رسمياً عام 1935، تركز في حلقات الدراسة وبعض النشرات الفكرية. فيعدد هذه الحلقات ويتبع مسيرتها موضعاً تأثرها بالمناخ الفكري الناشئ عن الثورة البلشفية ووضع الدولة الاشتراكية الأولى فيما بعد. ويربط د. بطاطو هذه الخيوط في الجزء الثاني حيث

تكوّن الحزب الشيوعي العراقي انطلاقاً من «الجمعيات المناهضة للاستعمار». ومع أن الحزب الناشئ ظل يعاني من طابعه النظري، وانتشاقات متكررة وقلة الأفراد، إلا أنه ثبّت نواته الأساسية بفضل جهود يوسف اسماعيل وزكي خيري وعبدالله مسعود. وتشكل ثورة رشيد علي الكيلاني نقطة فاصلة في تاريخ الحركة الشيوعية، فيتبع د. بطاطو ذلك النمو في الجزء الثالث، مظهراً النمو المستمر للحزب الشيوعي في عقد الأربعينات. ويناقش الظرف الداخلي للبلاد الذي شجع هذا النمو، فيذكر أن تنوع وتعددية المجتمع العراقي شكّلا عاملين مساعدتين، وكذلك العداء العام للسلطة المركزية. فكانت الشيوعية «سلاحاً عقائدياً ضد السلطة القائمة تلاقى مع شعور عميق بحرك العراقيين» (ص 469). ثم أن انهيار عالم القبائل كما دلت الثورات الريفية، ونمو بغداد، واحتكار السلطة، ساعدت جميعاً على خلق ظروف موضوعية ومناخ نفسي مناسبين. ولم يؤخر هذا النمو سوى الموقف السوفياتي من فلسطين في العام 1947 والزام الحزب به. يعود المؤلف إلى الخلف في الجزء الرابع لشرح التاريخ الداخلي للحزب الشيوعي في الأربعينات ويمكن اعتبار هذه الفترة «عهد فهد»، أي يوسف سلمان يوسف الكلداني الأصل الذي أعاد بناء الحزب وصبغه بطابعه الشخصي. وقد واجه فهد صراعات داخلية عديدة ليس أقلها تحدي عبدالله مسعود وذو نون، فيما ترسخت قناعته بأن الفقراء فقط هم الثابتون (مع اعترافه بدور المثقفين)، فحاول زيادة نسبتهم العددية ضمن عضوية الحزب. وقد عقب حسمه للصراعات الداخلية عقد المؤتمر الأول للحزب في 1944 ومؤتمر ثانٍ في 1945 لوضع الميثاق العام ثم النظم الداخلية. ثم حصلت الوثبة عام 1948، تلك الثورة العارمة الجماهير بغداد ضد الأمير عبدالإله والبريطانيين، والتي

بالتعاون مع الحيدري وعامر عبدالله.

يختتم د. بطاطو عند هذه النقطة التاريخ الخاص للحزب الشيوعي ليكمّله في سرده للأحداث السياسية اللاحقة. (ومما يجدر ذكره أن المؤلف أنهى كل جزء من أجزاء الباب الثاني بفصل توضيحي حول عضوية الحزب وقيادته، مشيراً بالشرح والجدال إلى خلفياتها الاجتماعية والاقتصادية والطائفية والاثنية).

يتناول الباب الثالث نمو حزب البعث العربي الاشتراكي، وتنظيم الضباط الأحرار، للتركيز على مجريات الصراع السياسي داخل العراق منذ ثورة 14 تموز. فيطرح المؤلف النشوء التاريخي لحزب البعث، ومن ثم نموه في العراق بقيادة فؤاد الركابي، مبنياً طبيعة عضويته (التي جمعت كافة المجموعات السكانية، والتي كانت شابة ومتعلمة وقادمة من الطبقة الوسطى أو الصغيرة)، وأشكاله التنظيمية. ثم ينتقل د. بطاطو إلى «تعريب» مواقف الحزب الشيوعي إثر حلف بغداد وانتفاضتي النجف وحي، وإلى البحث عن جبهة وطنية متحدة في ظل الادراك أم «الضربات القاضية تأتي في بغداد فقط». نشأ في هذا الظرف تنظيم الضباط الأحرار، فيلقي د. بطاطو الضوء على نشأته ومسيرته وشخصياته، مظهراً الأصول الطبقيّة للضباط، والدوافع السياسية المحيطة بهم، وطبيعة الاتصالات بالأحزاب المعارضة، ويربط المؤلف - في وصفه ثورة 14 تموز - الخيوط المختلفة يركز على سير الأحداث أكثر منه على التاريخ الداخلي لكل طرف. فيتبع الصراع الناتج في وسط الضباط الأحرار، وصراع عبدالكريم قاسم مع عبدالسلام عارف، وثورة الموصل ودور البعث والشيوعيين. ويوضح في الوقت ذاته الصراع بين الوجوديين وبين أدعياء «الخصوصية العراقية»، وانعكاس ذلك على المواقف والتحالفات. يفعل ذلك في مائتي صفحة تتزاحم فيها تفاصيل الصراع المعقد والمتقلب بين

أدائها مالك سيف، الذي شغل منصب الأمين العام الجديد للحزب الشيوعي بعد اعتقال فهد. وقد دشت الوثبة وإعدام فهد في السجن في 14 شباط (فبراير) 1949 مرحلة متقلبة للحزب إذ انضم إليه عدد كبير من الأعضاء الجدد، ولكنه لم يقدر على استيعابهم فتدنّى مستوى الأعضاء، فيما أدى إعدام فهد والقمع المرافق إلى سحق الحزب في أواسط 1949. يضيف د. بطاطو إلى هذا الجزء مفصلاً عن موقف الحزب من القضية الفلسطينية فيوضح أنه تلقى الموقف السوفياتي تجاه التقسيم (والاعتراف بالدولة الصهيونية بعد الولايات المتحدة مباشرة) بصدمة واحتجاج، إلا أنه ما لبث أن التزم «بالخط» في بيان صادر في 6 «تموز» (يوليو) 1948، وقد جاء ذلك بعد صدور بيان عن «اللجنة الديمقراطية العربية في باريس، يؤيد الموقف السوفياتي ويتكلم عن «الشعب الاسرائيلي». ويعالج الجزء الخامس والأخير من الباب الثاني وضع الحزب بين 1945 و 1955، فيسميها المؤلف بفترة صعود الأكراد.

ويعود ذلك إلى تسلّم كردي لمقالييد القيادة، وهو بهاء الدين نوري، وإلى تراجع العنصر العربي في الحزب بعد نكبة فلسطين ومواقف الحزب منها. حدثت في هذه الفترة انتفاضة عام 1952، فقوي بهاء الدين، ويرى المؤلف أن هذه هي فترة صعود «الاتحاد اليساري»، إذ يلقى جانباً شعار «المطالبة بنظام ديمقراطي حقاً» ليحل مكانه مطلب «الجمهورية الشعبية الديمقراطية» الذي ارتبط بالتعاون «غير المشروط مع قوى السلام... بقيادة الاتحاد السوفياتي» (ص 672). وقد تصاعد الاتجاه «اليساري» حتى حزيران/يونيه 1955 وقيام حلف بغداد، وقد أدى هذا الاتجاه في شباط 1953 إلى انشقاق جمال الحيدري عن الحزب؛ أما في 1955 فقد عاد حسين الراضي «المعتدل» إلى قيادة الحزب

المدينين فيه، يراجع المؤلف التاريخ الشخصي لأحمد حسن البكر وصادق حسين، مشيراً إلى قواعد ارتكاز الحزب الشعبية والاجتماعية. وينتهي الفصل الذي يشمل كذلك صراعات السلطة حتى 1973، بذكر خلفية محاولة «كزار» الانقلابية، وميثاق العمل القومي الذي عقد بين حزب البعث والحزب الشيوعي. ويختتم د. بطاطو كتابه بالفصل التاسع والخمسين وبمراجعة سريعة للخطوط العريضة للكتاب، فيؤكد رأيه بأن أهم عامل في التاريخ العراقي للقرنين التاسع عشر والعشرين هو ربط العراق بالسوق العالمية، مما أدى إلى انهيار الاقتصاد المحلي القديم، وتحول النمط القبلي الرحلي (أي تربية المواشي) إلى غط قبلي زراعي. ويشدد أيضاً على تركيز الأموال في أيدي قليلة، وعلى الدور الكبير للسيطرة السياسية البريطانية ولعائدات النفط. ثم ينتقل أخيراً إلى 1977 فيلاحظ اعتماد قطاعات هائلة على الحكومة لمعيشتها، كما يلاحظ اتساع الطبقة البرجوازية الوسطى أو الصغرى بشكل ملموس، واستمرار أهمية العلاقات العائلية أو الطائفية في ظل تدفق أموال النفط وانجازات النظام الحالي الكثيرة.

تجدر الإشارة إلى عدة مسائل قبل الانتقال إلى مناقشة بعض المقولات أو الاستنتاجات الواردة في الكتاب:

1 - يشكّل الكتاب جهداً ضخماً يساعد كثيراً في دراسة وفهم خلفيات الصراع الاجتماعي جهداً ضخماً يساعد كثيراً في دراسة وفهم خلفيات الصراع الاجتماعي والسياسي في العراق. وخاصة لما يعتمد من مصادر عديدة. فيدعم المؤلف كل مقولة أو دراسة بوقائع وتفاصيل واضحة ومحددة. فلا يمكن تجاوز

الشيوعيين وقاسم والبعث وعارف، حتى يصل القارئ معه إلى انقلاب شباط (فبراير) 1963 والصراع الدموي الذي انفجر بين الشيوعيين والبعث في الأشهر التالية. يحول د. بطاطو نظره عند هذه النقطة لبحث طبيعة الحزب الشيوعي في هذه الفترة، فيلاحظ تصاعد السُّنة، وخصوصاً أبناء «عانة»(*) في المواقع القيادية، كما يلاحظ انخفاض عدد العمال، وتزايد عدد المهنيين. يعود المؤلف بعد بحث مماثل في طبيعة وحجم حزب البعث (حيث يسجل الطبيعة النخبوية للحزب، والاصول الاجتماعية لأعضائه)، إلى خضم المعركة السياسية التي نشبت بين عبدالسلام عارف وسعيد الصليبي (من عشيرة الجُمَيْلة) وبين علي صالح السعدي ومن ثم بين الأولين وبين حزب البعث. فتراكمت الأحداث من منح حريات إضافية للناصرين إلى محاولتهم (مع حركة القوميين العرب) للقيام بانقلاب في أيلول سبتمبر 1965، إلى تحسن العلاقات المصرية السوفياتية (وتأثيرها على موقف الشيوعيين تجاه عارف)، حتى موت عارف بحادثة هليكوبتر في نيسان/أبريل 1966.

يغطي المؤلف بعد ذلك مرحلة عبدالرحمن عارف وحزب حيزران، وانشقاق الحزب الشيوعي الذي أدى إلى ولادة الحزب الشيوعي - القيادة المركزية الذي استاء من الموقف المعتدل أو المتردد تجاه القضايا الداخلية والخارجية، محاولاً الخروج من الطريق المسدود التي أدت إليها علاقة الحركة بالاتحاد السوفياتي» (ص 571)، متتهياً بعودة البعث في انقلابي 17 و 30 تموز 1968. يقدم د. بطاطو في فصله قبل الأخير تقييماً لحزب البعث بعد 1968 (فقد أصبح أكبر ولكنه ما زال نخبياً، وقد أدخل تدريجاً حزبياً قاسياً، وتزايد العنصر السني فيه، الخ...). ولتزايد دور

(*) بلدة عراقية على شاطئ الفرات.

القسم الأكبر من الحقائق أو التعليقات المقدمة.

2- يجب التعليق على كل باب من الأبواب الثلاثة بمفرده: إن الباب الأول قوي في قدرته التحليلية وأقل قوة في قدرته التركيبية، أي إنه يتمكن من الفصل بين جميع العناصر والفئات الاجتماعية ليدرس كل منها على حدة، ولكن ينقص هذا الكتاب (كما ينقص الكتاب إجمالاً باستثناء المراجعة السريعة في الختام) إعادة ربط هذه العناصر ببعضها لترسم الصورة الشاملة للعلاقات الاقتصادية والاجتماعية ومحصلتها في اتجاه مركز الصراع السياسي. ويختلف هذا بالطبع عن السرد المقدم والموسع لتطور الأحداث السياسية، أما اعتراضات بعض القراء بالمقابل، والتي تخالف ما يقدمه د. بطاطو من تحليل واستنتاجات حول طبيعة ومواقف الفئات الاجتماعية المألقة تنهرب من دقة نظره وصوابه.

أما الباب الثاني، فهو ولا شك الجزء الأقوى وربما يعود ذلك إلى اهتمام الكاتب الأصلي بتاريخ الحزب الشيوعي العراقي، وإلى توفر أدق المصادر وأوضحها، أو إلى كونه يدور حول واقع حاصل لا يحتاج إلى المبادرة أو الاجتهاد بالتفسيرات الخاصة كما كان الحال في الباب الأول. إن الباب الثاني قوي وتفصيلي ودقيق، ويوجد فيه ربط مستمر بين التفاصيل وشكلها العام. ربما كان التقصير الوحيد هو أن هذه الدراسة العميقة وشكلها العام. ربما كان التقصير الوحيد هو أن هذه الدراسة العميقة تشوق القارئ إلى معرفة التاريخ اللاحق للحركة الشيوعية، ونفس الإسهاب، إلا أن السرد التفصيلي يتوقف عملياً عند العام 1963. والأرجح أن مرد ذلك هو عدم توفر مراجع تكشف المواقف الداخلية وأعداد وانتماءات الأعضاء، كما كان الحال حتى 1963.

إن الباب الثالث هو أطول الثلاثة، ويتنقل من 1956 إلى 1973 تقريباً. يعترض البعض أن المؤلف

ينظر إلى أحداث هذه الفترة من خلال أعين الشيوعيين بعض الشيء. والواقع أنه لا ينظر تماماً من زاوية الشيوعيين (ولو حصل ذلك فليس غريباً لأن مصادر الشيوعية أو ملفات الشرطة تركز طبعاً على دور الشيوعيين) إلا أنه لا يتعمق في دراسة حزب البعث وتطور الصراع السياسي فيه أو طبيعة قاعدته التنظيمية أو الشعبية عبر مراحلها. فنتج عن ذلك أن دراسة القوى السياسية أو الاجتماعية الفاعلة والمحركة للأحداث في تلك الفترة جاءت ناقصة نوعاً ما، بالوقت الذي لا يغيب فيه ذكر الشيوعيين الذين لم يعودوا يلعبون دوراً أساسياً في مجريات الأمور كما يتضح من السرد.

3- يتضح من مراجعة مواقف الحزب من الاتحاد السوفياتي الربط المعنوي والسياسي القوي بينها. فمنذ بدايات الحركة الشيوعية في العراق وتأثر مفكرها بالثورة البلشفية، حتى الاتفاقيات العراقية السوفياتية عام 1971 (التي اعتبرها الحزب الشيوعي العراقي الموجود خارج الحكم «أحد الأهداف العظيمة» للحركة الثورية)، يظهر واضحاً اتخاذ الشعار واتجاه البوصلة لتحديد المسلك الداخلي من الموقف السوفياتي الراهن من الوضع الدولي. وربما تكرست تلك الممارسة في عهد ستالين ونظرية «الاشتراكية في دولة واحدة» وفي ظرف الحرب العالمية الثانية والحرب الباردة. ولكن يصعب فهم استمرار هذا الموقف مع تصاعد الشعور القومي العربي، وقضية فلسطين، وبروز قيادة جمال عبدالناصر، وانتهاء الحرب الباردة وبروز الخلافات داخل المعسكر الاشتراكي، فأدى تحسن العلاقات بين الاتحاد السوفياتي وعبدالسلام عارف في آب (أغسطس) 1964 إلى دفع الحزب الشيوعي العراقي لتأييد هذا الأخير، مع أن شعوره الداخلي تفجر في بروز موقف «يساري» عام 1966 يدعو إلى الكفاح المسلح ضده أو يضاف إلى ذلك ما

بطاطو فرض التعابير المعهودة كبرجوازية وبرولتارية، ولا يحاول قسراً أن يخلق مجموعات اجتماعية تتناسب مع تلك التسميات تثبتاً لصحة المفهوم الطبقي الكلاسيكي في الحالة العراقية. إلا أنه يعتبر أن طبقة ملاكين جمعت الملاكين من مختلف الحلفيات (الطائفية والأثنية والجغرافية والقبلية) قد برزت في العشرين سنة الأخيرة للعهد الملكي، وأن طبقة جديدة تتكون الآن من عائلات الطبقة الوسطى التي قدمت حديثاً إلى بغداد من الشمال الغربي العراقي. فيصبح السؤال إذن هو: ألا يصلح المفهوم الطبقي الكلاسيكي، وأدواته التحليلية لدراسة المجتمع العراقي إلا إذا أثبتنا وجود طبقة واحدة متضامنة عند كل مستوى من السلم الاجتماعي؟ فالمؤلف نفسه يستخدم تعبير «الطبقة» لوصف شرائح وفئات مالكة تنطلق إلى نفوذها الاقتصادي والسياسي عبر إطارها الطائفي أو القبلي الخ... كما وأنه لا تفوته فرصة للتأكيد بأن العلاقات الشخصية أو العائلية مهمة جداً في السلوك الاجتماعي، على حساب العلاقة الأفقية. مع النظائر من الاقتصاديين الآخرين الممتنمين إلى عائلات طوائف أخرى.

لوعدنا إلى تعريف د. بطاطو بأن الملكية (الخاصة) هي العنصر الأساسي في الوضع الطبقي، وأضافناه إلى موضوعية انقسام المجتمع إلى بنى تحتية وفوقية ترتبط بعلاقة جدلية بينهما، بحيث يشكل الاقتصاد البنية التحتية (علاقات وقوى الانتاج) والعامل الحاسم في المجتمع، فيما يؤلف مجموع العقائد والقوانين والعلاقات الاجتماعية والمؤسسات الحاكمة البنية الفوقية التي يمكن لها أن تكون عاملاً مسيطراً مع أنها ليست عاملاً تاريخياً، نجد بذلك أن مجتمعاً كالمجتمع العراقي يمكن أن يظهر عدة أنماط إنتاجية تتناسب مع عدة تقسيمات فوقية (طائفية أو عائلية أو اثنية)، وتشكل هذه الهيئات الفوقية

حصل عند تحسن العلاقات السوفياتية العراقية في 1970، فتشجع الشيوعيون للوضع الذي لم يمنع قمعهم بالوقت ذاته، أو ربما استفاد الحزب الشيوعي العراقي على صعيد آخر لو عاد إلى موقف من الوحدة العربية الذي حدده عام 1967: «من الخطأ... للشيوعيين أن يستمروا بالتمسك بالديمقراطية السياسية كشرط لتأييد أية وحدة عربية. مسألة الديمقراطية، بما في ذلك مسألة الحياة الحزبية، يمكن أن تحل في داخل عملية الوحدة ذاتها عبر النضال الجماهيري والاقناع والتأثير المستمر للمعسكر الاشتراكي على الرؤساء العرب أنفسهم». (ص 1037).

لنعد الآن إلى مقدمة الكتاب، وإلى تقييم مدى نجاح د. بطاطو في محاولته كشف شبكة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، والذي يحاول عبره استنتاج مدى صحة المفهوم الطبقي «الكلاسيكي» في تطبيقه على المجتمع العراقي. فيعلن المؤلف تمسكه بالمفهوم السوسيولوجي الكلاسيكي للطبقة، ويستمد من ماركس وويبر وماديسون رأيهم المشترك (في هذا المجال) ان الامتلاك أو عدمه هو «العنصر الأساسي في الوضع الطبقي وأن هذه المقولة المتضادة تختزن بذور علاقة عدائية». ولكنه يتأرجح فيها هو واضح بين التأكيد أن دراسته «ذات طبيعة أولية» وأن «العراق في مرحلة بنوية لا تزال تخوض عملية تطور»، وبين رأيه مثلاً أنه «في الأربعينات والخمسينات تحولوا [أي الملاكين الكبار على أنواعهم] دون مجال للشك إلى طبقة من أجل ذاتها أي إلى فئة مميزة تعي وجودها سياسياً» (ص 12). تكمن النقطة المركزية هنا في انتقال الطبقة من حالة الوجود الموضوعي (اللاواعي) إلى الوجود الموضوعي والذاتي في آن، حيث تعي وجودها كطبقة وتتصرف تبعاً لذلك. لا يحاول د.

التكلم عن نشوء طبقة واحدة يقطع تضامنها عبر الخطوط العمودية إلا بعد زوال تلك الخطوط العمودية في البنية التحتية كشرط مسبق. وعندئذ فقط يمكن اعتبار بقاء العلاقات العائلية أو الطائفية كأطر تنظيمية لتوزيع وسائل ومحاصيل الانتاج أو تحديد العلاقات السياسية، هو من رواسب بنية فوقية قديمة وأنها لم تعد العامل الحاسم في تحديد المسار العام للعلاقات الاقتصادية.

ثانياً: يوضح المؤلف وجود مجموعات داخل كل طبقة طبيعتها الحالية أو الأصلية ليست اقتصادية، وأن علاقات بعض المجموعات «شبه الطبقات» ببعضها الآخر تتخذ أحياناً طابع علاقات بين طبقات متميزة تماماً. فنعود بذلك إلى الازدواجية المطروحة في الكتاب؛ بين التأكيد أن المفهوم الطبقي الكلاسيكي (إنما بتعريف معين طبعاً) ينطبق على المجتمع العراقي، وبين الاقرار بوجود مجموعات وعوامل عديدة تتصرف حسب اعتبارات غير تلك الطبقة الكلاسيكية؛ فإذا تعني تسمية بعضها بطبقات متميزة سوى اعتراف ضمني بغلبة عناصر البنى الفوقية، وعدم وحدة الأنماط في البنى التحتية، على محاولة تحديد طبقة واحدة متضامنة من الملاكين أو غيرهم؟

ثالثاً: إذا وجدت طبقة ملاكين كبار موضوعياً و ذاتياً في الأربعينات والخمسينات (وتمكن مناقشة هذه المقولة عبر امتحان موقف وموقع هذه الطبقة من العامل السياسي الاقتصادي الاساسي في البلاد آنذاك، أي الوجود البريطاني)، فأين كانت عند انفجار الصراع السياسي في الخمسينات أو خلال الستين الثوريتين 1958 و 1959، أو في الستينات؟

يعالج د. بطاطو مختلف أحداث هذه الفترة مبنياً ان العناصر الفاعلة كانت الأحزاب السياسية بإضافة حركة الضباط الأحرار والحكومة (بقطبيها نوري السعيد وعبدالإله). ولا يكفي أن نعتبر أن الطبقة

بالإضافة إلى موقع أفرادها في عملية الانتاج، الإطار المنظم لتوزيع وسائل الانتاج ولتصرف المنتج نفسه، والمنطلق لخوض الصراع السياسي العام. يتضح تماماً في دراسة د. بطاطو للمجتمع العراقي في القرن العشرين أن الانقسام العمودي (بين الطوائف والقبائل والاثنيات والمناطق الجغرافية) كان أهم في تحديد العلاقات الاقتصادية والموقف السياسي من الانقسام الأفقي (الطبقي)، في العقود الأربعة الأولى للقرن، أما أن يؤكد المؤلف أن طبقة الملاكين الكبار (مثلاً) التي كانت موجودة موضوعياً تحولت فيها بعد إلى طبقة تعي وجودها الذاتي ومصلحتها في الأربعينات والخمسينات، فيصطدم بعدة عوائق:

أولاً، إذا كان عامل التضامن العمودي (أي داخل الطائفة أو القبيلة الخ...) يدفع بقوة حاسمة باتجاه مناقض للتضامن الأفقي - الطبقي في بداية القرن كما يدل المؤلف بأمثلة عديدة، فهل كان هنالك عامل موضوعي يرر الاعتقاد اصلاً بوجود طبقة واحدة من الملاكين في تلك الفترة على المستوى الموضوعي اللاواعي؟ لا يمكن ان يتضامن الملاكون ضمن وعيهم الجديد في الأربعينات والخمسينات بأنهم طبقة واحدة، دون أن يمروا بمرحلة التشابه الفعلي والحقيقي في موقعهم بالبنية التحتية أولاً. فشيخ القبيلة الذي يستمد نفوذه السياسي العام من امتلاكه لأراض زراعية واسعة (أو يسيطر عليها على الأقل)، والمالك الصغير أو «الكبير المستقر في البلدات أو المدن، والتاجر الشلبي المرتبط بالاقتصاد المحلي، أو التاجر اليهودي المستفيد من الوجود البريطاني، والموظفون الارستقراطيون أو الضباط الشريفيون المرتبطون بالسلطة والعرش، كل فريق من هؤلاء استمد نفوذه من نشاط اقتصادي مختلف، وتشكل الخلفية الطائفية أو العائلية أو الجغرافية مؤثراً حاسماً في حصر كل نمط ضمن منشئه الطائفي أو القبلي الخ... ولا نستطيع

داخل الهيكل الاجتماعي يشكلون طبقة واحدة ما دام الأساس الاقتصادي (أي مصدر أموالهم أو طبيعة ملكيتهم أو نمطهم الانتاجي) لنفوذ كل واحد منهم متباين بل ومتناقض أحياناً. أي أن الأساس الموضوعي (التشابه الاقتصادي) لظاهرة ذاتية (التضامن الطبقي) مفقود. عوضاً عن أن الهيكل الاجتماعي نفسه ليس موحداً في غالبية البلاد العربية والاسلامية المجزأة. وربما تشكل الحكومة العراقية اليوم عاملاً جديداً يساعد على نمو طبقة وسطى جديدة، بما أن خمس أو ربع السكان يعتمدون على معاشات حكومية تأتي بالغالب من عائدات النفط (ولا تنتج عن تراكم جهود قطاعات مستغلة من السكان).

3- يوجد عامل حاسم في تأثيره على البنى الداخلية للأقطار العربية، بل وعلى بلورة المفهوم الطبقي الخاص والملائم للمنطقة العربية، وحدّد هذا العامل الأشكال والاتجاهات لعناصر الواقع العربي من بنى وكيانات سياسية وتناقضات واتجاه حركتها. هذا العامل هو التدخل المباشر الجذري والمستمر للقوى الخارجية. لا يغفل د. بطاطو هذه المسألة في دراسته، بل يرى في الغزو البريطاني واختراق رأس المال الدولي للعراق وما تبع ذلك من أحداث دولية العنصر الأكثر تأثيراً في الوضع الداخلي العراقي الاجتماعي والاقتصادي. ويشير باستمرار إلى الدور البريطاني حتى ثورة 1958 عبر السلطة المركزية. ولكن المسألة الملحة هي الادراك أن أي تفسير لطبيعة الانظمة العربية أو للتركيبة الطبقة لكل قطر سيكون ناقصاً بل ومشوهاً دون الالتفات إلى النقطتين التاليتين:

أ- تمثل الدور الخارجي تاريخياً ولا يزال عبر عدة أشكال، ليأخذ تأثيراً مباشراً في المسار السياسي للمنطقة وكياناتها، وفي طريقة واتجاه تطوراتها

المالكة شاركت بفعالية بالأحداث بزي الأحزاب، لأن ذلك مغاير للواقع التاريخي، كما أن الفئات المتصارعة الرئيسية (الشيوعيون والبعث والضباط الأحرار) كانت خلفيات متنوعة ولكن متوسطة أو فقيرة بغالبيتها. ولا يكفي أيضاً أن نعتبر أن الحكومة مثلت تلك القوى الاجتماعية، لأنه بالرغم من تمثيل الملاكين في مجلس النواب مثلاً، فقد كانت القوة الحقيقية داخل الحكم وخاضت الصراع السياسي مرتبطة ببريطانيا، ولعبت أساساً على محصلة الموازين الداخلية وتناقض الأطراف لتحقيق المكسب للبريطانيين. إنه من المستغرب بالعرف الطبقي الكلاسيكي أن توجد طبقة موضوعياً وذاتياً دون تعبير تنظيمي سياسي لها، فيما يوجد تعبير تنظيمي سياسي شيوعي للفقراء (الذين لم يؤكد د. بطاطو بأنهم شكلوا طبقة)!

يصعب الآن تحقيق الحسم في هذه الازدواجية في النظر إلى صحة التحليل الطبقي في الحالة العراقية، كما يؤكد المؤلف، ولكن يبقى علينا ان ندقق في كيفية فهم المقولة الطبقة في بلادنا وفي العوامل المؤثرة الخاصة بوضعها.

(1)

1- في الوقت الذي يتخلى فيه المفكرون الجديون عن المحاولات القديمة لفرض مصطلحات اختيرت في حالات تاريخية أخرى، مثل برجوازي وإقطاعي وبروليتاري، على الواقع التاريخي العربي والإسلامي (والأنكى من ذلك الادعاء بأنه ما دامت فئات اجتماعية تتناسب وتلك الألقاب الجامدة لم تظهر في ذلك الواقع بعد، فإنه واقع متخلف عن تلك المصطلحات ويجب اكتشاف أو اختلاق ما يبررها)، يجب ألا نفرض مفهوماً واحداً جامداً لكيفية استخدام التحليل الطبقي في البلاد العربية والاسلامية.

2- لا يجوز اعتبار أن أفراداً يحتلون مواقع متشابهة

فصار أمام أي فئة حاكمة أو ساعية إلى الحكم أن تواجه الوهن الداخلي إما في العودة إلى منابع القوة، أي الاتحاد مع أقطار عربية أخرى.

(ويتطلب ذلك التخلي عن المصالح الفئوية الأنانية) أو الارتباط الزائد بالخارج. أدى الخيار الثاني وسيظل إلى المزيد من العجز الاقتصادي والسياسي، ولا حاجة إلى التأكيد بأن الرغبة في خوض معركة التحرر والاستقلال تصاب بالأذى، أولاً لأن الفئات الحاكمة تعي أن خوض تلك المعركة يتطلب المزيد من الوحدة والتضحية من أجلها، وثانياً لأن خوض المعركة يحتاج بنفس المنطق إلى المصدر الحقيقي لقوة أمة ألا وهي جماهير الشعب الغفيرة، مما يفرض إطلاق حريات الجماهير بأوسع الأشكال.

نرى إذن أنه يستحيل فهم التطورات القطرية أو القومية، أو تقديم خرائط التركيبات الطبقة القطرية إذا لم ندخل العامل الحاسم في تكوينها والذي يشكل أيضاً الإطار العام لتطورها، أي استمرار التدخل الخارجي وواقع التجزئة. أما تطبيق مفهوم طبقي كلاسيكي على مستوى القطر بالوقت الذي لا ينطبق فيه ذلك المفهوم سوى على الأمم المتكاملة، سيفوت علينا فهم الأحداث وإدراك الأهمية المستمرة للصراع على مستوى البنى الفوقية والطبعية الحقيقية للبنى التحتية، ولن نصل إلى تفسير صحيح لظاهرة لاحظها د. بطاطو هي قدرة «أفراد أو مجموعات ذات قاعدة نفوذ ضيقة على إدارة الساحة منذ 1958»^(*).

(2)

تعني «الطبقة» في الاستخدام الماركسي - الويبري، كياناً ذات أساس اقتصادي يحتل موقعاً معيناً داخل التركيب الاجتماعي. ويمكن أن تكون الطبقة متماسكة

الداخلية من سياسية أو اقتصادية. فإذا اقتنعنا جميعاً بوجود التدخل المستمر للقوى الخارجية في شؤون الأقطار العربية، وبنشوء قوى كمبرادورية مرتبطة بها، هل تجوز تجزئة ذلك التأثير بحيث تتجاهل دوره في تحديد شكل التركيبة القطرية الداخلية برمتها؟ وهل يمكن ألا نعتبر الدور الخارجي عاملاً يتدخل مباشرة ويوماً في كل وجه ومجال وزمن من تاريخ تلك البنى والعلاقات الداخلية؟ أي أنه لا يمكن إجراء تحليل طبقي قطري خاص لأي قطر عربي بمعزل عن العامل الخارجي الذي قسم الكل الواحد إلى أجزاء عديدة.

ب - تنضج المقولة (أ) أعلاه إذا أدركنا أن الشكل الأساسي للتدخل الخارجي الذي سمح بالحفاظ بل وبتطوير سبل التدخل العلنة أو الخفية في التاريخ اللاحق للأقطار العربية هو التجزئة للأمة العربية التي تمت بقوة الحراب الأوروبية وتحالفها مع الصهيونية. فرضت حالة التجزئة على واقع موحد في أصوله التاريخية كما في واقعه الحيوي اليومي والاستراتيجي. ولم تضمن تلك التجزئة إلا بخلق كيانات سياسية مصطنعة على رأسها فئات محلية ذات مصلحة بإدامة حالة التجزئة، وبفضل استمرار الهيمنة الخارجية وتهديدها الضمني أو العلني بالتدخل. أضف إلى ذلك أن حالة التجزئة خلقت في الوضع الذاتي لكل قطر مقومات العجز والتقصير على مستوى البنى التحتية في ضرب التكامل الاقتصادي والبشري العزبي، وعلى مستوى البنى الفوقية في خلق محيط مجزأ لنمو حركة التحرر العربية مما يشجع الانقسامات الطائفية وغيرها لأن تصبح سائدة وحاسمة على الصعيد القطري. فخلقت حالة موضوعية من الضعف العضوي تتلازم ضرورياً مع حالة التجزئة.

(*) من مقال:

ومتجانسة بدرجة أكبر أو أقل كما يمكن أن يكون أعضاؤها مدركين أو غير مدركين «لقرابتهم» من أعضاء آخرين في الطبقة ذاتها. يجب الانطلاق بتعريف من هذا النوع لأن مسألة تطبيق المفهوم الطبقي في تحليل التشكيلات الاجتماعية أو السياسية العربية تثير الجدل الواسع. تعرضت المنطقة العربية حديثاً نسبياً إلى ما يعرف بالعلاقات الطبقيّة، ولا تزال روابط اجتماعية عدة تلعب دوراً مجتمعياً هاماً. لذلك يجب تعريف مفهوم «الطبقة» بوضوح ويجب تطبيقه بصرامة وخصوصاً في حالة المجتمعات الانتقالية مثل مجتمعنا. ولا نقصد بذلك أن الانتقال سوف يؤدي بالضرورة إلى العلاقات الطبقيّة أو صالحية المفهوم الطبقي في فهم المنطقة العربية.

لنعد إلى التعريف المقدم أعلاه. إذا استخدمنا مدخلاً كلاسيكياً بدلاً من تطوير مدخلنا الخاص فيجب تعديله أولاً وتجنب استخدامه بلا شروط. تتعلق الطبقة ضمن الإطار الأوروبي الذي تم تطوير مفهوم الطبقة من أجله أصلاً، بمجموعات من البشر يسهل تعريفها وتمييزها. ويرى المنظور الماركسي تحديداً أن الطبقة تتألف من أفراد يحتلون مواقع متشابهة في النشاط الاجتماعي والاقتصادي. ويحتل هؤلاء الأفراد بتحديد أكثر الموقع ذاته بالنسبة إلى وسائل الإنتاج. فتشكل الرابطة بين الأفراد الذين يحتلون مواقع مختلفة بالنسبة إلى وسائل الإنتاج، علاقات الإنتاج. وقد اقترح ماركس وانجلز أن تاريخ المجتمعات البشرية حتى الآن هو تاريخ الصراع الطبقي، مع إنها اعتبراً أن «الطبقة» بالمعنى الدقيق لم تنشأ سوى مع الثورة البرجوازية - الصناعية (أي خلال المرحلة الرأسمالية من المراحل الخمس في التكوّن البشري التي تحدت في المادية التاريخية).

ولكن تظهر تباينات عدة في إطار المنطقة العربية. فالمجتمع العربي لم يمر عبر المراحل الثلاث الأولى من

التطور المجتمعي الذي أوضحها ماركس في المادية التاريخية (ربما باستثناء المرحلة الأولى وهي المشاعية البدائية). فيشير عبدالعزيز الدوري مثلاً في مقدمة في التاريخ الاقتصادي العربي إلى أنه لم تنشأ مرحلة عبودية شبيهة بتلك الناشئة في المجتمع الاغريقي (كانت حالة الزنج في البصرة حالة منعزلة لا تعكس نمطاً معماً للإنتاج) ولا تشير كلمة «الاقطاعية» باللغة العربية إلى النمط الاقطاعي الذي شهدته أوروبا أو روسيا أو الصين على سبيل المثال لا الحصر. إذ ارتبطت الطبيعة شبه الاقطاعية في العهد المملوكي أو العثماني إلى جباية الضرائب أساساً (الالتزام) والتي توزعت (اقتطعت) إلى مسؤولي أو ضباط الدولة الحاكمة. بل زادت السهات الاقطاعية وضوحاً فقط مع تصاعد التغلغل الأوروبي داخل المنطقة العربية، وخصوصاً بعد منتصف القرن التاسع عشر فصاعداً. كما انعكس في الاصلاحات العثمانية - التنظيمات - وقانون التابو عام 1858).

يضاف إلى ما سبق أنه لو افترضنا كما افترض ماركس، ان ظهور «الطبقة» يرافق إنشاء علاقات الإنتاج الرأسمالية، فلا يمكننا تطبيق المفهوم الطبقي سوى بمقدار تفوق علاقات الإنتاج الرأسمالية داخل المنطقة العربية حسب اعتقادنا. تجدر إضافة تحذير آخر في هذا المجال، ألا وهو أن كلمة «الطبقة» التي تشيع باللغة العربية، والتي تدل حسب ظن البعض إلى وجود الطبقات حتى في الفترات الأولى من التاريخ العربي بسبب تكرارها في بعض النصوص ومنها القرآن الكريم (طبقاً، طبق، طباقاً) والحديث، يتم استخدامها حالياً بالاقتصاد السياسي بشكل غير دقيق. فلا يوجد لدينا دليل على أن كلمة «طبقة» استخدمت أصلاً بالإشارة إلى الطبقات الاجتماعية كما نفهمها اليوم، وربما اشارت في حينه إلى أشكال أخرى من الشرائح الاجتماعية أو التصنيفات.

واضح خطأً فاصلاً بالغ الدقة من أجل تحديد العامل الحاسم. وقد شكل الإسلام عاملاً آخر ذات أهمية كبيرة في حجب أو حتى منع تبلور الطبقات في هذه الفترة. فقد ساعد الإسلام على الحفاظ على التشكيلات الاجتماعية غير الطبقة بوصفه عقيدة ومحور للتنظيم المجتمعي الذي يؤثر كذلك على النشاط الاقتصادي (وخاصة على التعبئة السياسية والاجتماعية).

تتسم هذه المقدمة التاريخية لاستخدام المفهوم الطبقي في تحليل المجتمع العربي بالضرورة التامة، ولا سيما لأن المنهج الماركسي (المعني مباشرة بالمفهوم الطبقي) يستند إلى المدخل التاريخي. نلاحظ عند النظر إلى الفترة الحديثة أن اختراق الرأسمالية (الأوروبية) في المنطقة العربية كانت له أهمية حاسمة في تقويض العلاقات الاجتماعية للانتاج السابقة عبر تحويل أنماط الانتاج وقوى الانتاج بالتالي. ارتبطت هذه العملية عضواً بنمو الرأسمال المالي (والامبريالية كما عرفها لينين في «الامبريالية أعلى مراحل الرأسمالية») وإدراج الامبراطورية العثمانية ضمن النظام الاقتصادي العالمي. شملت الشروط المسبقة لنجاح هذا التحول اغتراب الأرض (أي التحول إلى ملكية خاصة بعد 1858) وتقويض المؤسسة الإسلامية عبر الهجوم المباشر أو مصادرة أملاك الأوقاف. شاركت عناصر أخرى طبعاً ومنها دخول البضائع المصنعة الرخيصة إلى الأسواق المحلية (مما يرتبط بتحول بعض الأقطار العربية إلى محصول واحد من أجل تأمين العملة مثل الحرير في لبنان والقطن في مصر والكروم في الجزائر)، وإدخال المواصلات الحديثة مثل السكك الحديدية والسفن البخارية للملاحة النهرية والبحرية. أما العامل الحاسم بسبب شموليته فكان تفكيك الامبراطورية العثمانية.

شهد هذا القرن إدراج العلاقات الانتاجية

لقد حاولنا إجراء تعريف أولي للطبقة حتى هذه النقطة، ولكن نحب مراجعة الخطوط المنهجية المتضمنة فيها أولاً، إذا أردنا استخدامها في تحليل المجتمع العربي. أي أن استخدام المفهوم، الطبقي يفرض تطبيق (ويفترض تطابق) العلائق الجدلية المرتبطة. وتشكل العلاقة بين البنية التحتية والبنية الفوقية أحد الأمثلة على ذلك، أو درجة اغتراب وتقسيم العمل. ويتركز المغزى في أن رفض أو تعديل أو قبول المفهوم الطبقي في تحليل المجتمع العربي، يتطلب دراسة كافة التشكيلات الاجتماعية، وطبيعة وتطور غط الانتاج (بما فيه العناصر شبه الرأسمالية)، وأي من العوامل حاسم (مقرر) أو مسيطر.

شكلت التجارة والزراعة، وبعدهما الحرف، الأشكال الرئيسية للنشاط الاقتصادي قبل القرن التاسع عشر. وكانت درجة تقسيم العمل بسيطة، وكذلك نسبة اغتراب العمل. لم يكن المنتج منفصلاً عن انتاجه بالمعنى الماركسي، وأهم من ذلك أنه لم ينفصل عن عمله (أي لم يقيم المنتجون بعد بيع قدرتهم على الانتاج كسلعة، أي التحول إلى بروليتارية).

يضاف إلى ذلك أن النشاط الاقتصادي لم يشكل القاعدة المقررة للتنظيم الاجتماعي، رغم إمكانية تمييز الناس حسب ذلك النشاط إلى حد كبير (من تجار وحرفيين وعمال غير ماهرين وفلاحين مزارعين وبدو رعاة). بل تمحور الناس حول عشيرتهم أو قبيلتهم كما في المناطق الريفية، أو حول الطائفة والمزبقة الاجتماعية (الأعيان والأسباده مثلاً) في المناطق المدنية. فانتظمت التشكيلات الاجتماعية المسيطرة عمودياً وليس أفقياً، فكان الانتهاء الاجتماعي حاسماً بتلك الدرجة في تحديد النشاط الاقتصادي وخصوصاً في المراتب العليا من السلم الاجتماعي (أنظر التوازي مثلاً بين الأسياد وبين وظائف مثل العلماء والتجار). نرسم كما هو

الدين أو العشيرة أو العائلة أو المنطقة). ويصح ما سبق خاصة حين يكون مقياس الحسم أو القرار اقتصادياً، فهل نطلب دليلاً سوى السلوك الاقتصادي (أو السلوك الاجتماعي المحدد اقتصادياً) للمجموعات المعنية؟

تجدر اضافة الاعتبارات التالية ختاماً، أولاً، إن طبيعة الرأسمالية في المنطقة العربية ليست صناعية، بل تميل لأن تكون مركنتيلية (تجارية) رغم محاولات بعض الأقطار كمصر والعراق والجزائر لإنشاء الصناعات الثقيلة. ثانياً، إن الاقتصادات العربية مرتبطة مباشرة وفردياً بالاقتصاد العالمي. ويعني ما سبق أن العلاقات شبه الرأسمالية هي التي تنشأ وليس العلاقات الرأسمالية الكلاسيكية، ثالثاً، يؤدي واقع التجزئة للمنطقة العربية إلى بتر العلائق التاريخية، مما أدى إلى إعاقة التطور الطبقي الحر وليس إلى تشجيعه. فتظهر المنطقة العربية كاحتياط من الموارد والأسواق وقوة العمل، بدلاً من كيان اقتصادي مكتفى ذاتياً. مما يميل إلى عرقلة ظهور الطبقات إذ أنه يضع المجموعات المنفردة في ارتباط مباشر بالاقتصادات الخارجية بمثابة الوسطاء عملياً. نواجه إذن وضعاً متقلباً يتألف من العناصر المجتمعية الفردية، وليس من طبقات محلية متباينة ضمن كيان واحد.

وأخيراً، فإن «الطبقة» ما هي سوى مفهوم، سوى أداة تحليلية فحسب. لذلك لا بد لمن يستخدم ذلك المفهوم أن يعدله تكيفاً مع وقائع التبعية والتجزئة، وأن يدرك الطاقة التي لا تزال تظهرها التشكيلات أو العلاقات الاجتماعية السابقة للرأسمالية.

الرأسمالية أو شبه الرأسمالية. إلا أن أجزاء هامة من البنى الاجتماعية السابقة ما زالت موجودة، بل وحافظت التشكيلات التي «تحولت رأسمالياً» أيضاً على الكثير من أنماطها القديمة في السلوك الاجتماعي الاقتصادي، نتيجة لطريقة إدراج تلك العلاقات الرأسمالية. فتتبع قطاعات هامة من السكان، وخصوصاً من الطبقات العاملة، الأنماط السابقة للتنظيم والسلوك الاجتماعيين والعقائدين والثقافيين، رغم توجه نشاطها الاقتصادي حسب العلاقات الرأسمالية السائدة في الاقتصاد.

يضاف إلى ذلك أن التشكيلات الاجتماعية التي تشكلها الطائفة أو العشيرة أو المنطقة ما زالت تلعب دوراً هاماً بل وحاسماً أحياناً في الاقتصاد كما في الحياة السياسية الاجتماعية.

من الواضح طبعاً أنه يمكن التأكيد بأن الطبقات موجودة موضوعياً، بحد ذاتها، حتى لو لم تكن موجودة ذاتياً، من أجل ذاتها. أو يمكن أن تكون الطبقات غير متجانسة فتتألف من طبقات فرعية كما يقترح د. بطاطو في كتابه. إن هذه النقطة جديرة بالاهتمام، ولكن يبدو أن التشكيلات الاجتماعية غير الطبقات هي مهيمنة وحاسمة في آن فيما يبدو «الطبقات» ناشئة أو محتملة فقط، نظراً إلى الاعتبارات التالية: إن التضامن المحدد اجتماعياً لا يزال أقوى من القرابة المحددة اقتصادياً، تجدد المجموعات المتشابهة اقتصادياً نفسها تخوض الصراع السياسي والاقتصادي فيما بينها؛ تقوم الشرائح الاجتماعية بتجنيد ومساعدة أقربائها من الفئات الاجتماعية التي تنتمي إليها هي أيضاً (أي الأقرباء في